

التنمية المستدامة بين المتطلبات الأمنية والحكم الرشيد

Sustainable development between security requirements and good governance

د. صالح محرز¹ / المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة (الجزائر)

salah.mahrez@univ-tebessa.dz

د. خديجة زباني / جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 (الجزائر)

khedidja.ziani@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/09/30

تاريخ الإرسال: 2022/04/12

ملخص

نسعى من خلال هذا العمل لبلوغ ماهية "التنمية المستدامة" في ظل تفاقم المتطلبات الأمنية وإحفاق التنمية بالنظر إلى توسع التهديدات الأمنية، لذا كان من الضروري البحث في آلية "الحكم الرشيد" المحقق (ب) والمحقق (ل) للتنمية المستدامة في ظل التهديدات الأمنية المختلفة. ولأهمية الموضوع فإن البحث في التنمية المستدامة يعني البحث عن مكونات التنمية بتطورها المتطلب للاستدامة، الأمر الذي يستدعي البحث في سبل تحقيقها ومواجهة مهددات إحفاقها. ليكون هذا العمل "مقاربة مفاهيمية" لتحديد مختلف الروابط بين كل من التنمية المستدامة والأمن والحكم الرشيد، الأمر الذي يدفع للبحث في هذه العلاقات التي توضح للباحث القارئ اتجاهات التداخل والتوافق التي من شأنها أن تشكل نظرة شاملة لكيفية تحقيق تنمية مستدامة توفق بين متطلبات الأمن الشامل والحكم الرشيد.

تصنيف JEL : O01, G39, G38, H11

Abstract:

through this work we seek to achieve what is "sustainable development" in the light of the worsening of complementary and compatible security requirements and the realization of development in view Expansion of security threats. Therefore, it was necessary to look at the mechanism of "good governance" Investigator (with) and Investigator (for) sustainable development under various security threats. The importance of the topic is that research on sustainable development means the search for the viability of development as it is required for sustainability, which calls for a search for ways to achieve it and to confront threats to its realization. To be a "conceptual approach" to identify the different links between sustainable development, security and good governance, which has made us look at these theoretical relationships that illustrate to the reader researcher the trends of overlap and compatibility that would form a comprehensive view of how to achieve sustainable development reconcile between the requirements of comprehensive security and adult governance.

Keywords: Development, sustainable development, security, good governance.

Jel Classification Codes : O01, G39, G38, H11

¹ المؤلف المرسل: د صالح محرز، الإيميل: salah.mahrez@univ-tebessa.dz

I - تمهيد :

في ظل التحولات المتسارعة التي يعيشها عالم اليوم، عصر طغت فيه المصالح على المبادئ، عصر أصبحت فيه الهوة شاسعة بين عالم متقدم بدرجة كبيرة، وعالم متخلف لا يكاد يقوى حتى على صد الاهتزازات ومواقبة التغيرات- هذا ما هو مسلم به- وكأنه قدر محتوم أن يعيش البعض في أعلى درجات الرفاه والاستقرار والأمن، والبعض الآخر يحيا حياة مليئة بالخوف واللا أمن. واقع لم يعد يقبل باللا توازن على الأقل الاقتصادي والأمني، فلم يعد البحث عن التنمية فقط بل البحث عن استدامتها للحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة، الأمر المتطلب لقيادة متحكمة وفق مبادئ رشيدة، تعمل في ظل وضع أمني على الأقل مستقر لتحقيق تنمية بالإنسان ولأجله تحميه من مفاجئات التغيرات والأوضاع اللا أمنية.

إذ تعتبر "التنمية المستدامة" واحدة من الغايات التي يرمي لتحقيقها كل فعل تشريع فيه الدولة، ومن خلال المساءلات المقدمة دوما من خلال معرفة مكانة "التنمية المستدامة" في جانبها النظري بالنظر للتغيرات التي تترافق وتطوراتها على مستوى الأمن العام والتغيرات الشاملة، في ظل مواجهة العالم للعديد من التحديات، في مستهلها "التنمية المستدامة"، فمن ضروريات تحقيق التنمية على المدى البعيد ضرورة تحقيق الأمن.

1- مشكلة البحث:

مما سبق ونظرا لأهمية التنمية المستدامة تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور تطبيق إبعاد التنمية المستدامة في إرساء دعائم الحكم الرشيد في ظل متطلبات الأمنية من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم التنمية المستدامة في ترسيخ آليات الحكم الرشيد في ظل المتطلبات الأمنية الراهنة؟ ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما هو مفهوم التنمية المستدامة والحكم الرشيد؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد؟
- فيما تتمثل أهم مؤشرات الحكم الرشيد؟
- ما هي أهم متطلبات التنمية المستدامة لتطبيق الحكم الرشيد؟

2.I - أهداف البحث:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة والحكم الرشيد.
- إبراز الدور الذي يجب أن يلعبه في تجسيد مبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد على أرض الواقع.
- تسليط الضوء على جملة من الآليات التي تعمل على تفعيل و ترسيخ الحكم الرشيد

3.I. - منهج البحث:

من خلال الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية، لذلك ارتأينا توظيف المنهج الوصفي التحليلي للعناصر الأساسية وثيقة الصلة بأهداف هاته الدراسة والمتمثلة في تشخيص العلاقة بين التنمية المستدامة وترسيخ آليات الحكم الرشيد في ظل المتطلبات الأمنية.

II - مدخل مفاهيمي

إن التنمية المستدامة هي البديل الأفضل لتحقيق التكافؤ والتعاون بين الدول النامية والمتقدمة، التي تقتضي تحقيق تنمية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، ما يستدعي أن تركز على عدد من المبادئ التي

تحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتعزز الأمن البشري والتنمية البشرية. هذا الترابط بين هذه المفاهيم يحيلنا إلى النظر في سياقها التاريخي كل على حدا.

II-1- التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر ستوكهولم بالسويد، سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، وهذا المؤتمر ناقش قضية الأمن البيئي، وقضايا البيئة، وغياب التنمية في العالم، وهذا المؤتمر انتقد عمليات التنمية التي تتجاهل البيئة. وبعد يوم من انعقاد المؤتمر، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة (UNEP) "United Nations Environment Programme" الذي يقوم برسم السياسات البيئية الدولية للتعاون بين الدول في تعزيز التنمية. وظلت التنمية المستدامة في السبعينات لا تتعدى اللقاءات والندوات التي تبحث في إمكانية تحقيق تنمية شاملة تفي بطموحات الأفراد دون أن تضر البيئة (زرمان، 2010، صفحة 194)

وفي سنة 1982، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً حول حالة البيئة العالمية، والذي أكد فيه حسب إحصاءاته الخطر الذي يهدد العالم، وفي 28 أكتوبر 1982 بالضبط وضع الميثاق العالمي للطبيعة والذي يوجب ضرورة الأخذ بالنظام الطبيعي في كل العمليات التنموية (عماري، 2008، صفحة 194). وبعد عشر سنوات، وتحت رئاسة "بريتلاند قروهارلم" Brundtland Gro Harlem طرح مفهوم التنمية المستدامة بديلاً للتنمية، يرى ضرورة وجود توافق بين النمو الاقتصادي وحماية المحيط وتحقيق المتطلبات الاجتماعية (زرمان، 2010، صفحة 195)

في سنة 1987 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بعنوان "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها" والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئياً، وفي هذا التقرير عرفت التنمية المستدامة تعريفاً محدداً لأول مرة (زرنوح، 2006، صفحة 123). وبعد خمس سنوات، عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية في مدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل في 14 جوان 1992، والذي عرف باسم "قمة الأرض" الذي كان بالأساس يهدف إلى حماية الأرض من جل الأزمات البيئية، من استنزاف للموارد والتلوث الضخم الذي يهدد مستقبل الأجيال الحالية، فما بالك بالأجيال القادمة (زرمان، 2010، صفحة 195)

في ديسمبر 1997، تم إقرار بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف إلى التقليل من انبعاث الغازات، والدعوة إلى استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة. لينعقد في أبريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) الذي يؤكد على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة من خلال (عماري، 2008، صفحة 196):

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة سنة 1992.

- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر على إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها، والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

يتضح أن التنمية المستدامة بمفهومها الحالي لم تكن وليدة قمة أو مؤتمر معين، بل جاءت نتيجة للعديد من الجهود المتفرقة والمتتالية، فمن اهتمام بأثر التنمية على الإنسان إلى التركيز على الآثار البيئية

للتنمية وأضرارها المتعددة، إلى ضرورة الدعوة لتنمية مستدامة تحاول تحقيق طموحات الأفراد دون أن يترك ذلك عبئا على الأجيال القادمة.

لقد أشار القرآن الكريم إلى معنى التنمية المستدامة ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ (سورة الأنعام، الآية 141) وفي هذا يحض الله عز وجل الناس على عدم الإسراف، مع التأكيد لهم بعدم نفاذ النعم. وفي وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تدعو إلى التنمية المستدامة قوله صلى الله عليه وسلم ﴿إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها﴾ (مسند أحمد بن حنبل) وفي هذا دعوة من الرسول الكريم نحو استمرارية العمل لتنمية البيئة المحيطة بنا.

حسب تقرير لجنة برتلاند "مستقبلنا المشترك" تعرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي ضروريات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم." (مصطفى، 2005، صفحة 33) وهناك من يرى أن التنمية المستدامة هي "تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة، أي ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية". (سالمان، 2006، صفحة 53).

نستنتج أن التنمية وإن كانت تحقق تحسينات مختلفة، إلا أن المهم من ذلك هو ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد دون أن تترك آثار وخيمة على البيئة، وتبقى هاجسا أمام الأجيال اللاحقة في كيفية التخفيف من حدتها والقضاء عليها. فالتنمية المستدامة لا بد أن تكون شاملة في مركزياتها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وذلك من خلال تحسين المستويات المعيشية بالاستغلال الأمثل للموارد، وهذا ما يتطلب ضرورة التناغم بين مختلف هذه الأبعاد من أجل تعاضل منافعها وتقليل مخاطرها على البشرية.

II-2- التنمية البشرية

إن الاهتمام بالتنمية البشرية ليست بالظاهرة الجديدة، بل يعود إلى عصور وأزمنة مبكرة، فقد ورد في إسهامات مفكرين مثل أرسطو وابن خلدون وغيرهم من المفكرين. فقد كتب أرسطو أن "الثروة من الواضح أنها ليست الخير الذي نسعى إليه، لأنها مفيدة فحسب ومن أجل شيء آخر"، وفي هذا إشارة إلى الاهتمام بالفرد. أما ابن خلدون، فقد طرح الكثير من الأفكار التي تعظم أهمية الإنسان وأن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له، ويقول سبحانه وتعالى ﴿وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا﴾ (سورة الجاثية، الآية 13)

كما سعى آدم سميث إلى تحليل طبيعة السلوك الإنساني، ويرى أن الفرد وحده من يعرف أين تكمن مصلحته. ليؤكد كارل ماركس رائد الفكر الاشتراكي أنه "يتعين على الإنسان قبل كل شيء أن يأكل ويشرب ويجد مأوى وملبس، قبل أن يبحث عن السياسة والعلم والفن والدين..." (أبو الحسن، 2006، صفحة 199) يتضح لنا أن التنمية البشرية تعود إلى عصور مضت، فقد كانت كل أعمال المفكرين تنادي بضرورة إشراك الفرد وتحقيق غاياته ومصالحه على اختلافها وتوسيعها. لقد كانت التنمية في خمسينيات القرن العشرين تركز على تكوين رأس المال، والنظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة، أي أن الإنسان كان في الصف الثاني من أولويات التنمية بعد رأس المال.

يقول في ذلك حامد ربيع "إن السبب يعود إلى عدم فهم الظاهرة الإنمائية في معناها الحقيقي، بل الخطورة تعدت ذلك حيث جعلت المحور الأساسي في العملية الإنمائية هي الزيادة الرقمية أو الكمية من الناتج الصافي للنشاط الاقتصادي، دون الأخذ بنظر الاعتبار كل ماله صلة بالنواحي الإنسانية التي ينبع منها الواقع الإنتاجي". لقد استمر في الستينات التركيز على هدف إحداث النمو، من دون تأكيد كاف على ضمان العدالة في توزيع الدخل التي لم يتحقق فيها ارتفاع ملموس في مستوى معيشة أفراد المجتمع، وفي مستوياتهم الحياتية، واستمر النظر إلى العنصر البشري على أنه أداة لتحقيق التنمية في هذه الفترة أيضاً، (التميمي، 2008، الصفحات 144-145).

يمكن القول أن الاهتمام بالفرد بدأ يأخذ في هذه المرحلة مكانة واسعة، وهذا دلالة على تمكن الفرد من إيصال صوته إلى معظم النقاشات والمؤتمرات لتدارك أهدافه وتحقيقها في ظل العمليات التنموية. أما في سبعينيات القرن الماضي، فقد طرح منهج الحاجيات الأساسية وتطويره من طرف منظمة العمل الدولية، وفي جوهره إلزامية تقديم كل الخدمات الاجتماعية للفرد من طرف الحكومة. كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 الإستراتيجية الدولية للتنمية على أن "التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها" ما يميز هذه الفترة هو أن الشغل الشاغل من أجل تحقيق التنمية هو الاهتمام بالفرد واحتوائه، وذلك بتقديم جل الخدمات الضرورية لتحسين مستوى معيشته وتنمية قدراته. (التميمي، 2008، الصفحات 145-146)

أما عقد الثمانينيات فقد أعيد للتنمية مفهومها الأول، والذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل المساعدات الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية بسبب أزمة المديونية 1982، أين أصبحت معظم الدول النامية عاجزة عن تسديد ديونها، ووصف هذا العقد بالتنمية في الاتجاه المعكوس، فلم تتم إعادة توزيع الدخل، ولم يتحقق النمو وأضحت التنمية أسوأ حالا، الأمر الذي ترك التنمية البشرية في الصف الثاني، والهم الأساسي هو النمو الاقتصادي لقد أدت الأزمات المختلفة في عقد الثمانينيات إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وتراجع الاهتمام بالفرد، وأصبح الهم الوحيد هو النمو الاقتصادي الذي يحقق رفاه الفرد. (التميمي، 2008، الصفحات 148-150)

لقد اكتسب مفهوم التنمية البشرية منذ 1990 مكانه في برنامج الأمم المتحدة، وأصبحت التنمية البشرية تمارس تأثيراً من خلال تقرير التنمية البشرية العالمي، الذي يصدر سنوياً عن البرنامج الإنمائي وأصبحت التنمية البشرية تؤكد على أن الإنسان هو أداة التنمية. التنمية البشرية تطورت وفق مراحل التقدم الاقتصادي الذي كان يربط رفاه الفرد وإقرار تحقيق حاجياته مرهون بما تحققه الدولة من نمو اقتصادي حتى أصبح لا غنى عن تحقيق النمو الاقتصادي دون تحقيق التنمية البشرية. (الدّعي والعذاري، 2010، الصفحات 20-21)

عرّف أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 مفهوم التنمية البشرية "بأنها عملية توسيع/ تعظيم خيارات الناس". وتعرف الهيئة العالمية للبيئة والتنمية البشرية المستدامة على أنها "عملية صيرورة تغيير يتم فيها جعل عمليات استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات ونزوع التطور التقني والتغيير المؤسسي متوافقة ومنسجمة مع حاجات المستقبل جنباً إلى جنب مع حاجات الحاضر" (التميمي، 2008، صفحة 65). في حين تقرير التنمية البشرية لعام 2010 يعرفها بأنها "توسيع لخيارات البشر ليعيشوا حياة مديدة، تملأها الصحة والإبداع، ويسعون إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف، والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفراداً وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم

المستفيدون منها" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، صفحة 14) كما برز اهتمام متزايد بالتنمية البشرية التي يميزها البعض عن التنمية الإنسانية، إلا أن الكثيرين يرون أنها تعني نفس الشيء أي الاهتمام بالفرد، واستناداً إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004، فإن للتنمية الإنسانية نتيجتان: (بن عيسى، 2011، صفحة 176)

الأولى: لابد من القضاء على أي شك من أشكال التمييز بين البشر وهو جوهر التنمية البشرية.
الثانية: ألا يقتصر الرفاه الإنساني على ما هو مادي، بل لابد من توسيع المتطلبات المعنوية كالحرية، والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية تستدعي الاهتمام بالفرد كوحدة للتنمية، التي بدونه لن تتحقق وتكون من أجل تحسين ظروف عيشه، عن طريق إشراكه في تحديد حاجياته ومتطلباته وأهدافه، أنها تتطلب نوعاً من الرشادة في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

II-3- الحكم الرشيد

يعود استخدام مصطلح الحكم الجيد للمرة الأولى إلى عام 1989، ضمن تقرير البنك الدولي للدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث تم وصف الأزمة الواقعة في المنطقة على أنها أزمة حكم (زباني وبن سعيد، 2010، صفحة 17). ومنذ ذلك الحين تعددت التعاريف والرؤى المفسرة للحكم الرشيد، ونجد ثلاث استعمالات له: (عبّاسي، 2010، صفحة 117)

- عند الاقتصاديين: يعني التنسيق لتعظيم فعالية الشركات.
- في علم لاجتماع الاقتصادي: لا يعني فقط تحسين فعالية الشركات، ولكن الاهتمام بصراعات السلطة، وعمل المجموعات الاجتماعية وآليات الضبط الذاتي.
- في علم السياسة: يتحدد الحكم الرشيد باعتباره عملية تنسيق للفاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة، للوصول إلى الأهداف الحقيقية للمناقشة والمحددة جماعياً في بيئات مجزأة وغير أكيدة.

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية". وتعرفه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنه "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وضمان القانون والنظام والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي". (زباني وبن سعيد، 2010، صفحة 18)

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الحكم الرشيد على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الشؤون الدولية على كافة المستويات، من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها، ومن ثم فإن المفهوم يقوم على ثلاث دعائم أساسية: (ناجي، 2008، صفحة 107)

- الدعامة الاقتصادية: وتتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى.

- الدعامة السياسية: وتتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات.

- الدعامة الإدارية: وتتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات.

في حين ترى لجنة الحكم العالمية أن "الحكم الرشيد هو مجموع مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة، يطبعها التعاون

والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يرى هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة توفيقية لخدمة مصالحها العامة وخدمة للمجتمع". (عبد القادر، 2012، صفحة 27)

الحكم الرشيد بأبسط معانيه يستدعي التوافق بين مختلف الفواعل في تسيير الشأن العام، وتحقيق التعاون في إطار العمليات التنموية، من أجل خدمة المجتمع وتطويره، إنه يقتضي مبادئ قانونية تجعل الكل متساو في مجتمع واحد كما قالها "مونتيسيكو": "القانون يجب أن يكون مثل الموت لا يستثنى أحدا"، فالحكم الرشيد بذلك ينافي كل مظاهر الفساد بمختلف أنواعه.

إن الخروج من دائرة التخلف والقضاء على الخوف وتحقيق الأمن بجل أبعاده، يستدعي أن تواكب الدولة التغيرات وتسعى لتحقيق التنمية الشاملة. فتحقيق التنمية يقتضي ألا تأخذ بمبدأ الحتمية وتبني النماذج المثالية، بل بالانطلاق من إمكاناتها المتاحة في ظل بيئتها المحيطة بها ومؤسساتها، وفتح أكبر قدر من تحقيق التشاركية في عملية التنمية، مما يعني تحقيق رضا مختلف الجماعات والمنظمات والفواعل الرسمية وغير الرسمية. فالتنمية في جوهرها تؤدي إلى تحقيق حاجيات الأفراد دون أن تخل بحاجيات الأفراد المستقبلية، الشيء الذي يضمن لنا الأمن الشامل، ويقلل الصراعات والتهديدات التي تعيق تحقيق التقدم للمجتمع.

III - الأمن يحقق التنمية ويتحقق بها

III-1 - الأمن والتنمية المستدامة

يواجه عالم اليوم العديد من التحديات، في مقدمتها التنمية المستدامة، ونجد في مستهل ضروريات تحقيق التنمية على المدى القريب والبعيد الأمن، فبدون الأمن لا يمكن أن تتحقق التنمية. إن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة تبادلية ارتباطية، حيث أن كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر. (أنظر الشكل رقم 01).

لقد أصبحت التنمية المستدامة مطلب كل شعوب العالم، وبالتالي فإن تحقيق التقدم على مسار تنموي صحيح، يفيد بأن القرار الأمني، والسياسي، والاقتصادي قرار سليم، بالفقر والجهل والمرض أي ما يعرف بالهواجس التنموية كلها مظاهر سلبية توجي إلى وجود بيئة غير آمنة وغير مستقرة، فالضروريات التي تحدث عنها الإسلام من (دين، عقل، نفس، نسل، مال) كلها تصبح معرضة للخطر نتيجة للوضع المتردي في ظل الأوضاع السالفة الذكر. (بن معيص، 2007، صفحة 136)

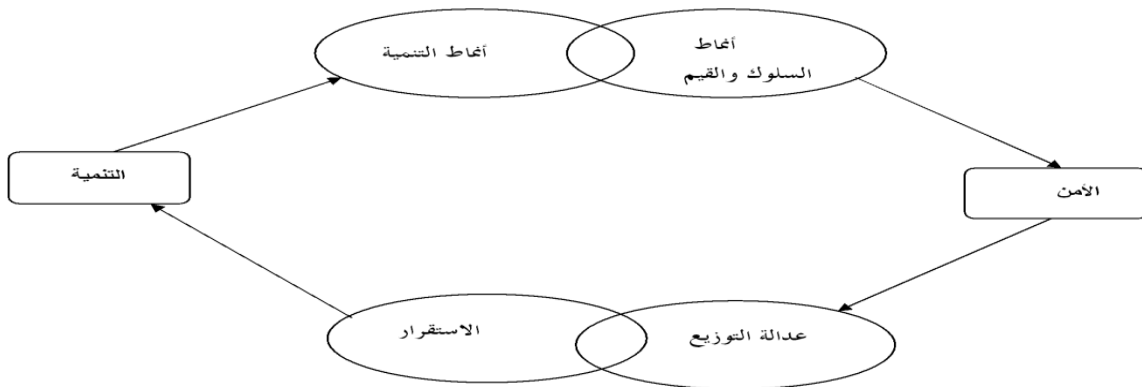
تتطلب التنمية إذا تحقيق الأمن والاستقرار اللذين يمثلان أهم مرتكزاتها، فالأمن يؤدي إلى الاستقرار الداخلي، وهذا الأخير يحقق المناخ المناسب لتحقيق التنمية، وتحقيق التوافق بين مختلف المشروعات الإصلاحية بجوانبها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

تعد التنمية عنصر مهم لتحقيق الاستقرار السياسي وتجاوز الصراعات الداخلية، فكلما نظمت الدولة كيفية توزيع مواردها، واللجوء إلى الحلول الوسط لمختلف مشاكلها خفت التوترات الداخلية، وهو ما يثبت وجود علاقة وطيدة بين الحالة التنموية والعنف (حسن، 2009، صفحة 47). ذلك أن أهم مقومات التنمية والنمو على الإطلاق، هو الاستقرار السياسي والأمني الذي لا يكون على حساب حرية الإنسان وكرامته، وحقوقه الأساسية، وكفاءة المؤسسات الأمنية بتوفير بيئة أمنية وحماية الفرد التي تحدث نقلة نوعية في مسارات التنمية المستدامة والتي ترفع معدلات النمو والتطور. (بن معيص، 2007، صفحة 147)

فارتباط الأمن بالتنمية المستدامة يتجلى من خلال الأمن الاجتماعي، فالعدالة والسلام الاجتماعي وكل مظاهر السلم في المجتمع تركز على وجود نظام إداري أمني يسعى إلى حماية المواطنين من الجرائم المختلفة، ومما لاشك فيه أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن دقيق جداً، فالأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازناً بين هذين الأمرين، ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة في القرن الحادي والعشرين الجرائم ضد الأطفال، المرأة، جرائم المخدرات، الاستغلال الجنسي، وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. (عبد الرحيم، 2007، صفحة 13)

إن انتشار الأمن في كل ربوع الدولة يوسع العملية التنموية، فانتشار الأمن الاجتماعي والاقتصادي يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة. كما أن دعم القاعدة التنموية ينعكس من خلال انتشار الأمن الذي يخلق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسيكولوجي. تؤثر التنمية بدورها على الهياكل الاجتماعية والتنظيمية المختلفة، مما يبرز لنا أنماط تفاعلية جديدة في المجتمع تؤثر على الأمن بشكل واسع ويتحقق ذلك من خلال ضعف الوسائل التقليدية في التحكم بهذه التغيرات المصاحبة للتنمية المستدامة، كما أن تأثير التنمية على أنماط السلوك والقيم السائدة بالمجتمع وبالتالي التأثير على الأمن (عجوة وآخرون، 1990، الصفحات 96 - 99)

شكل رقم (01) يبين العلاقة بين الأمن والتنمية



المصدر: عاطف عبد الفتاح عجوة، "اثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات"، في عاطف عبد الفتاح عجوة وآخرون (محررون)، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية، 1990)، ص. 96

إنَّ العلاقة بين الأمن والتنمية المستدامة متشعبة وواسعة، وما تجدر الإشارة إليه في العلاقة بينهما ما يلي: (بن معيص، 2007، الصفحات 138-139)

1. إن تحقيق الأمن بكل أبعاده ما هو إلا هدف من أهداف التنمية الشاملة؛
2. الأمن شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛
3. الأمن وظيفة من وظائف الحكومة وسبب لوجودها وقبولها على كل المستويات؛
4. الإنفاق الحكومي على الأمن الوطني من الحقائق الاقتصادية التي لا بد منها؛
5. الأمن نشاط اقتصادي بدليل أنه يلبي جل الحاجيات الإنسانية ومنها التنمية في كل الميادين.

يساهم الأمن بشكل محوري في تحقيق التنمية المستدامة، وتقلص الحروب والصراعات بسبب التطور الاقتصادي وهذه الصراعات تشكل تحدياً لتحقيق التنمية، وتصنف إلى: (بن عيسى، 2011، صفحة 174)

- صراعات داخلية: وهي التي تتشكل نتيجة للصراع بين الأفراد لعدم تكافؤ توزيع الموارد الاقتصادية.
 - صراعات ثنائية: وهي التي تشير إلى الصراعات الحدودية والتنافس على الثروات.
 - صراعات إقليمية: وتدور بين دولتين وأكثر، وتشكل حاجزاً يحول دون تعاون الدول فيما بينها.
 - صراعات دولية: وتشمل الصراعات بين القوى الدولية حول مناطق النفوذ.
- في ظل هذه الصراعات تواجه التنمية المستدامة العديد من المعوقات والتحديات، والتي تتلخص أبرزها في: (بن عيسى، 2011، الصفحات 175 - 176)

1. المعوقات:

- الفقر الذي يشكل هواجس القضايا الصحية والاجتماعية؛
- الديون المتأتبة لاسيما من النفقات الحربية والتي تثقل كاهل الدول؛
- الحروب والنزاعات المسلحة والتي تؤثر على الموارد والمنشآت المدنية ومصادر المياه؛
- التضخم السكاني، وتدهور ظروف المعيشة وتزايد الطلب على الموارد والخدمات؛
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخطتها؛
- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول للإيفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية.

2. التحديات:

- إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية في الدول النامية؛
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية الهادفة؛
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية؛
- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية ؛
- نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين وتوفير إمكانات العمل العلمي؛
- حماية التراث الحضاري لدوره الأساسي في التنمية المستدامة وإسهامه في تأكيد الذاتية الثقافية والمحافظة على خصوصياتها وحماية هويتها.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وضع استراتيجيات أمنية تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بتحقيق توازن بين الموارد المتاحة والتغيرات المراد تحقيقها. كذلك لابد أن تحقق الدولة النمو الاقتصادي الذي يحسن الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع، ما يعزز التكافؤ الاجتماعي وأن تسعى الدولة بالدرجة الأولى لتحقيق تنمية بشرية توسع خيارات الأفراد، وتدرك أهمية الأبعاد البيئية في إرساء الأمن الذي يعزز التنمية المستدامة.

III-2- التنمية البشرية وتعزيز الأمن

لقد أدت التطورات في الاهتمامات بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة إلى ضرورة مراعاة الجانب الأكثر أهمية للتنمية، ألا وهو التنمية البشرية في إشارة إلى تطور البعد البشري للتنمية، والذي يعد الأداة المنفذة للتنمية والغاية الأسى لها. كان مفهوم الأمن الإنساني من أبرز ما نوقش في تقرير التنمية

البشرية سنة 1994، وتحول التركيز من مفهوم أمن الحدود إلى أمن الفرد داخل وعبر الحدود، ويعود ذلك إلى التحولات الدولية التي أصبحت تهدد أمن الفرد داخل دولته.

تشير "خديجة عرفة محمد" إلى أن "مفهوم الأمن الإنساني جوهره الفرد، إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول". (خديجة عرفة، صفحة 20)

لقد أوضح التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" أنه بالرغم من كل التطورات التي رافقت ظاهرة العولمة وتقديمها لفرص هائلة للبشرية إلا أنها تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وحسبه فهناك سبعة مخاطر تهدد البشرية:

- عدم الاستقرار المالي: ويمثل التذبذبات المصاحبة للآزمات المالية، بين الحين والآخر، ومثالها أزمة جنوب شرقي آسيا في منتصف عام 1997 إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال آزمات مماثلة غير مستبعدة.

- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل: ففي ظل العالم المتغير، عالم المنافسة العابرة للحدود أصبحت الحكومات تنتهج سياسات وظيفية أكثر مرونة، سمتها غياب العقود الوظيفية، وبالتالي غياب الأمن الوظيفي.

- غياب الأمن الصحي: إن حرية التنقلات البشرية وسهولتها، ارتبطت بسهولة انتقال الأمراض والأوبئة، فبالرغم من التحسن الصحي المسجل حسب تقارير التنمية البشرية، بسبب التنقلات البشرية إلا أن المهاجرين قد يواجهون عراقيل في الحصول على الخدمات الصحية، أين توضع بعض الحواجز في الواقع العملي لأسباب مالية، أو لأسباب الهجرة غير النظامية أو المؤقتة؛ وكلها تؤدي إلى غياب الأمن الصحي للفرد. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، 2009، الصفحات 57 - 59)

- غياب الأمن الثقافي: فالعولمة أدت إلى انتقال وامتزاج الثقافات والتي تتم بطريقة غير متكافئة، والتي تتجلى في الانتقال من العالم المتقدم نحو العالم النامي، وفي الغالب تشكل هذه الثقافات الوافدة تهديدا للقيم الثقافية المحلية. يمكن أن تؤدي التحركات والهجرة إلى إثراء النسيج الاجتماعي في الوطن الأصلي، كما يمكن أن يصبح هؤلاء الأفراد فاعلين في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي إذا ما عادوا بأفكار وقيم تشكلت لديهم نتيجة لاحتكاكهم بفواعل خارجية بشكل لا يتوافق وبيئة دولتهم. إن التنقلات البشرية والاحتكاك مع الآخر قد يكون ذو آثار ايجابية في تفعيل عملية التغيير نحو الأفضل، كما قد يشكل حقا للصراعات الداخلية وبالتالي اللا أمن. (محمد، 2006، صفحة 23)

- غياب الأمن الشخصي: فالفرد في ظل التحولات المتتالية أكثر تعرضا للخطر، فالتكنولوجيا المتطورة يوما بعد يوم سهلت عمل الجماعات الإرهابية، وأصبحت الجريمة مثلا بكل أنواعها تتم في دولة ما، بواسطة أفراد من دولة ثانية، بأسلحة من دولة ثالثة، وفي حق أفراد من دولة رابعة. فعلى الرغم من الدور الايجابي الذي تلعبه العمالة الوافدة في المساعدة في تحقيق التنمية الشاملة مما يحقق التقدم، إلا أن العمالة الوافدة نظرا لعدم توفر مناصب الشغل ساهمت في وقوع أزمة البطالة، وهذه الأخيرة تحكمها علاقة قوية مع استفحال الجرائم وتفاقم الآزمات الداخلية.

- غياب الأمن البيئي: ففي ظل الاستخدام غير المتوازن للموارد الطبيعية والسعي الهتمي وراء الثروة، جعلاً من البيئة أولى المتضررين من جراء العولمة، حيث أصبح التغير المناخي يهدد حياة الأفراد بسبب التلوث وكذا تسارع نفاذ المخزون من الموارد المستنزفة والتي تشكل تحدياً يتطلب توعية البشرية حول مخاطره. (العلي، 2000، صفحة 48)

- غياب الأمن السياسي والمجتمعي: لقد أسفرت العولمة عن طابع جديد للنزاعات، وتمثلت في سرعة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وهو ما أضفى عليها تعقيداً وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات، وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للأمن الإنساني. الفرد لابد أن يحظى باهتمام واسع لكل مجالات حياته واحتوائها من أجل تحقيق الأمن الشامل الذي يعد الإنسان الركيزة الأساسية فيه. فتقارب التنمية والأمور الإنسانية يعد الشغل الشاغل للمنظمات العالمية، وذلك لتأثر الإنسانية بشكل مباشر بالتنمية وارتباطها بالنواحي الأمنية، فجل سكان المعمورة يتأثرون بشكل مباشر بالتنمية وعلاقتها بالأمن الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويقول في ذلك (نيلسون مانديلا Nelson Mandela) عن احتياجات الناس العاديين "أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة، وأن يؤمن لهم السكن المناسب، والطعام الذي يأكلونه، وأن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم، وأن يحيوا حياة كريمة، وأن يحصلوا على العناية الصحية اللائقة، وأن يسمح لهم بفرص العمل المأجور." (الطراح و حمزة، 2003، صفحة 4)

إن الأمن الإنساني يتطلب تحقيق الحاجيات والجوانب الكمية والنوعية، ففي جانبه الكمي يسعى إلى توفر الحاجيات المادية، وفي أدنى مستوياتها الطعام، المأوى...، أما في جانبه النوعي، فيسعى إلى الارتقاء ليحقق الكرامة الإنسانية بما فيها من حرية شخصية وتسيير أمور الحياة الخاصة، والإتاحة الكاملة وغير المعوقة للمشاركة في الحياة الاجتماعية وكذا تحقيق فرص متساوية للجميع في اتخاذ القرارات. (الطراح و حمزة، 2003، صفحة 5)

إن التنمية المستدامة تبقى من صميم أمن الإنسان، فهي داعمة للإنسان، داعمة للشغل، فهي تعطي الأولوية الكبرى للحد من ظاهرة الفقر والنهوض بالتشغيل المنتج والاندماج الاجتماعي وإحياء البيئة، وهي تحقق التوازن بين المجموعات البشرية وقدرات المجتمعات، وإمكانات الطبيعة، وهي تستحث النمو الاقتصادي وترجمه إلى تحسين حياة الإنسان دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي اللازم لتأمين فرص الأجيال القادمة، لذلك فإن التنمية الإنسانية المستدامة ترتقي بقدرات البشرية وتمكنهم من وضع مسارات المشاركة في صناعة الأحداث التي ترسم معالم حياتهم، فالأمن الإنساني هو نتيجة وجود سياسات تنموية عادلة، تحقق توسيع خيارات الأفراد في المجتمع، وتحقيق التوازن بين السياسات التنموية والأمن الإنساني. (موسى، 2008، صفحة 157)

لقد اقترحت مفوضية الأمن الإنساني التي أنشأت سنة 1999، تحت لواء الأمم المتحدة عشرة مهام للنهوض بالأمن الإنساني وتحقيق التنمية البشرية، من بينها: (موسى، 2008، الصفحات 158 - 159)

- العمل من أجل توفير الحد الأدنى من مستوى العيش في كل مكان.
 - ضمان وصول الجميع إلى الرعاية الصحية الأساسية.
 - تمكين جميع الناس بتوفير التعليم الأساسي للجميع.
- إذا التنمية البشرية تقوم بتوسيع خيارات الأفراد، بما يضمن تحقيق أهدافهم، وهذا باعتماد النهج السليم للتنمية البشرية الذي يقوم على مجموعة من الركائز الضرورية. فهي تحقق خيارات الأفراد، وهذه

الأخيرة لا تتحقق إلا في ظل الأمن البشري، فالشعور بالأمن والراحة النفسية يفتح الأفاق أمام الفرد لممارسة جل خياراته، وهذه الأخيرة هي الأخرى تتطلب حكما ديمقراطيا رشيدا تكون ركائزه نقطة الانطلاقة نحو تنمية بشرية مستدامة.

IV - الحكم الرشيد كآلية لتحقيق التنمية والأمن

من أبرز التحديات التي يواجهها الأمن الإنساني لتحقيق التنمية الشاملة الوصول إلى إرساء الديمقراطية في إدارة الحكم والتي أصبحت تعرف بإدارة الحكم الرشيد. لقد تزايد الدور الذي تقوم به الإدارة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك نظرا لوجود الحلقة المفرغة في آلية تحقيقها للتنمية المستدامة، والتي أغفلها الجانب الاقتصادي، وهذا ما أكدته كل من الأمريكي "فريدريك تايلور"، والفرنسي "هنري فايول" من خلال التركيز على دور الإدارة في تحقيق التنمية.

IV-1- الحكم الرشيد والتنمية المستدامة

يتجلى البعد الجديد في النظر إلى عملية التنمية المستدامة من منطلق إداري من خلال مظاهر التحول وفق النظرة الحديثة للإدارة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. لقد أصبحت بعض الفروع الإدارية تكيف نفسها مع متطلبات التنمية المستدامة، فظهرت "حركة حماية المستهلك"، و"مفهوم التسويق الأخضر" للحفاظ على البيئة ومنع التلوث، و"تصميم منتجات المستقبل" لتتلاءم مع متطلبات البيئة السليمة والإنتاج النظيف من أجل توازن بيئي مستدام.

نجد أيضا بعض المفاهيم ذات العلاقة بالتنمية المستدامة التي احتلت الفكر الإداري، كمفهوم "التسويق المستنير" الذي يؤكد على المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. لقد ركزت الإدارة على دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية، وأصبحت بذلك تعني "عملية التحكم في الموارد المتاحة في مجتمع ما وذلك قصد تقديم مستوى معيشي معين"، ولأنها ترتبط بالتنمية المستدامة ورفع مستوى المعيشة فهي ترتبط بثلاث أبعاد رئيسية: إدارة الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

فالإدارة في الدولة تهيئ القوانين والبيئة السياسية لتحقيق التنمية، والقطاع الخاص يعمل على خلق فرص العمل، أما المجتمع المدني فيعمل على تحقيق التفاعل بين مختلف المنظمات السياسية والاجتماعية عن طريق فاعلية مشاركة. (عزي، 2008، صفحة 7)

إن علاقة التنمية المستدامة بالحكم الرشيد يمكن قراءتها من خلال ثلاث زوايا: (جدو، 2008)

- وطنية: تشمل الحضر والريف وكل الطبقات الاجتماعية بما فيها المرأة.
- عالمية: أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة وعلاقات دولية تتم بقدر من الاحترام المشترك.
- زمنية: أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

يتضح جليا أن التنمية المستدامة هو محصلة تفاعل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أصبح من غير المعقول إغفال دور هذه الفواعل والتي تسهم في تكريس مبادئ الحكم الرشيد لتحسين أوضاع البشرية.

IV-2- الحكم الرشيد والتنمية البشرية

لقد توسع الاهتمام بالتنمية من مفهوم النمو الاقتصادي، إلى مفهوم التنمية البشرية إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، واقترب ذلك بظهور مفهوم الحكم الرشيد، ويرجع ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لم يكن في الغالب مرافقا لتحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد، وبهذا فالحكم الرشيد هو الضامن الوحيد لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة. (عبد القادر، 2012، صفحة 72)

يقول "كوفي عنان" الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة: "قد يكون الحكم الصالح (الحكومة الجيدة) بمفرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، ولذا يجب أن تصمم مؤسسات الحكم في المجالات الثلاثة وهي: الدولة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لكي تسهم في التنمية الإنسانية المستدامة، من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحديد القدرات البشرية، وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة، فالحكم الرشيد هو السبيل الوحيد للتحقق من المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية وشرط أساسي لتحقيقها. فلكل فاعل من فواعل الحكم الرشيد دور في تعزيز التنمية البشرية. (إسلام، 2008، صفحة 35)

الدولة تتكون من حكومة منتخبة وسلطة تنفيذية، والدولة تمثل العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وهي السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وتوفير الخدمات وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية، وهي "تضطلع بوضع الأطر القانونية لتنظيم النشاط العام والخاص، والإبقاء على هذه الأطر، وكذا تحقيق الاستقرار والعدالة في السوق وتعني أيضا توسط المصالح من أجل الصالح العام، وتعني أيضا توفير الخدمات العامة بصورة فعالة تخضع للمساءلة"، بهذا يعمل الحكم الرشيد على معالجة مشاكل واحتياجات الفئات، وتوسيع الفرص المتاحة لتحسين نوعية الحياة وإدامتها.

تعد الدولة الإطار القانوني الذي يحقق المشاركات ويحمي الأفراد، ويضمن تحقق المساواة والعدالة من أجل توفير الأمن وتحقيق التنمية. إن عدم قدرة الدولة على تلبية كافة الحاجيات والمستويات الكبرى للتنمية البشرية، وهذه الأخيرة في جانب منها تسعى إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل، يتطلب تدخل القطاع الخاص من أجل توفير مناصب الشغل وتوليد الدخل لرفع مستويات المعيشة، وتقوم الدولة بتنمية القطاع الخاص من خلال:

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على الأسواق التنافسية.
- ضمان حصول الفقراء (بخاصة النساء) على القروض بسهولة.
- رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر ممكن من الوظائف و الفرص.
- اجتذاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا وبخاصة الفقراء.
- فرض سيادة القانون.
- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

يتضح لنا أن القطاع الخاص يلعب دورا مهما في التنمية البشرية، من خلال توفير مناصب الشغل لرفع مستويات المعيشة وتوسيع خيارات الأفراد. أما منظمات المجتمع المدني فهي الوجه الآخر للتنمية البشرية، من حيث تمكين الناس من المشاركة في مختلف النشاطات: وكذا إتاحة الفرص أمام الأفراد لتطوير قدراتهم، وتحسين مستويات معيشتهم.

فاعلية الحكم الرشيد تتم من خلال فواعله بتناغم وانسجام الأهداف التي تسعى إليها وهي حكم صالح، تتوفر فيه مكانة الفرد ويسهل التفاعل بين مختلف الطبقات والمنظمات، ما يعزز دون شك التنمية البشرية المستدامة، والحكم الرشيد من أجل التنمية البشرية ما هو إلا مؤسسات وقواعد فعالة تعكس درجة مشاركة الأفراد في تلك المؤسسات والقواعد: (عطوي، 2004، الصفحات 843-850)

- إن المشاركة في القواعد والمؤسسات تشكل جزءاً من التنمية البشرية، وهي بذلك حق من حقوق الإنسان.

- إن شمولية الحكم لكل الفئات يعكس فعاليته
- الحكم الرشيد الذي يتصف بالمشاركة يكون أكثر إنصافا
- إن الحكم الرشيد بذلك يجب أن يكون حكما ديمقراطيا شكلا ومضمونا، حكما بواسطة الناس ومن أجل الناس
- إن الحرية السياسية والمشاركة تعتبران جزء من التنمية البشرية، سواء باعتبارهما هدفين إنمائيين أو وسيلتين لتعزيز التنمية البشرية، فبدون الحرية تصبح خيارات الأفراد أقل توسعا، أما المشاركة فتعطي أهمية للفرد للإدلاء بأرائه واثبات ذاته، وبذلك فالهدف الأساسي للتنمية البشرية تعزيز حرية الناس ورفاهيتهم.
- كما تقتضي ضرورة تحقيق التنمية البشرية الاستثمار في التعليم والصحة وتحقيق النمو الاقتصادي المنصف، لأن الأفراد الأفضل تعلما هم الأكثر قدرة على المطالبة بسياسات تحقق حاجياتهم وتستجيب لأولويات التنمية البشرية. كما أن تعزيز المشاركة من خلال الحكم الديمقراطي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين، ذلك أن فشل الحكومات في تحقيق حاجات الأفراد، يحيلها إلى المسألة الجبرية والإطاحة بها فيما بعد، فالحكم يجب أن يتوافق مع احتياجات الناس لا العكس، ذلك أن "وجود مجال مفتوح للنقاش السياسي وطرائق شتى يمكن أن يعبر بها الناس عن آرائهم هما جوهر الحياة الديمقراطية، وما يجعل عملية صنع القرار فعالة في الديمقراطيات، نستنتج أن الحكم الرشيد يعد آلية من آليات تعزيز قدرات الأفراد، وخلق بيئة ملائمة آمنة للتفاعل بين مختلف الفواعل، ويعمل على احتواء كل الفئات من أجل توسيع خياراتها وتحقيق التنمية البشرية. (عطوي، 2004، الصفحات 850 - 852)

IV- 3-آلية الحكم الرشيد لتعزيز الأمن

- لقد تجاوز مفهوم الأمن ببعبه الشامل معنى القوة إلى معنى القدرة، أين أصبح يمثل مجموعة من التفاعلات بين مختلف الهيئات السياسية، والاجتماعية والأمنية. على اعتبار أن أساسيات الأمن ستقوم مستقبلا على دعائم رئيسية ثلاث: (بن عيسى، 2011، صفحة 196)
- القوات المسلحة مع الأمن.
 - التنمية بمختلف أبعادها.
 - الإنسان بحرياته وحقوقه.

لذا فمن الضروري القيام ببعض الإصلاحات الأمنية في بعض قطاعاته، ويتوقف تحقيق التنمية البشرية على السلام والأمن لكل فرد في المجتمع، وبناء الدولة يتطلب حكما ديمقراطيا لأنه يستجيب لمتطلبات الأمن وإرساء الأسس اللازمة للحفاظ عليه. إن أي سيطرة من طرف المؤسسات الأمنية على المؤسسات الديمقراطية يعيق التنمية البشرية، فغالبا ما تعتمد الحكومات على قوات الأمن لتأمين قاعدة سلطتها، تكون قوات الأمن هي السبب الرئيسي لانعدام الأمن لأفرادها والدول المجاورة لها فمؤسسات الأمن عندما تكون من غير ضابط، وغير خاضعة للمساءلة فإنها تفتك بأضعف فئات المجتمع، وتسود هذه الحالة في بلدان العالم الثالث أين نلاحظ انخراط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الحديثة، وذلك باعتبار أنها أكثر تنظيما وتطورا من نظيرتها المدنية.

أن إضفاء الطابع العسكري على الانتخاب يشكل حاجزا عن تطبيق الحكم الرشيد، كما أن هذه الهيئات المنتخبة كثيرا ما ترفض خضوعها للمساءلة والشفافية لأن هناك القوة الأمنية التي تحول دون ذلك، إضافة إلى الميل نحو السرية، وانعدام الشفافية في الشؤون الأمنية لذلك يستبعد الكثير من صناعات السياسة وفواعل الحكم الرشيد من صناعة القرارات الأمنية. إن الحكم الرشيد يستوجب التزام واضعي السياسات

الأمنية وقوات الأمن بالخضوع للمساءلة أمام الجمهور عن مختلف قراراتهم، وذلك بالقدرة على تقييم الأنشطة الأمنية بشكل صحيح.

في ظل صعوبة الاستجابة لمتطلبات الأمن المتزايدة في الدول، فقد اتجهت إلى خصخصة بعض جوانبه، وإعطاء دور هام للقطاع الخاص في بعض المؤسسات الأمنية، وأصبح الأمن بذلك لا يقتصر على السلطات الرسمية. لقد تزايد بذلك الاحتياج للحكم الرشيد في القطاع الأمني، فعلى الرغم من أن الكل يتفق على أن المؤسسات الأمنية كمؤسسات ذات سلطة مطلقة، إلا أنه في ظل العولمة أصبح من الضروري إشراك القطاع الخاص في هذه المؤسسات.

ويشير البعض إلى أن تعدد الأطراف لا يرتبط بالشرعية فقط، بل بمدى ملاءمتها (الأطراف) مع المستويات السياسية للأمن: (بن عيسى، 2011، الصفحات 196 - 197)

1. الحكم الرشيد المحلي: والذي يقتضي مشاركة المجموعات والأفراد في تحقيق السلامة والأمن.
2. الحكم الرشيد المؤسسي: يؤكد على أهمية التنظيم المؤسسي المعتمد سواء كان خاصاً أو عاماً لتأمين التعاون والبحث واستغلال المعلومات وحفظ النظام.
3. الحكم الرشيد الدولي: وهو الذي يجند المنظمات والآليات الدولية والمدنية لاستتباب الأمن. ويمكن حصر طبيعة التفاعلات بين مختلف هذه الفواعل في خمسة مجالات: (بن عيسى، 2011، الصفحات 198 - 200)
1. الإلزام: وهو إخضاع الغير لمقتضيات أمنية سواء من فواعل رسمية أو غير رسمية، ومثال ذلك إجبار المؤسسات المالية على إعلام الهيئات الراعية للأمن في حال حدوث أي تجاوزات مالية مثل تبييض الأموال.
2. التكليف: ويعني أن توكل الدولة بعض المهام الأمنية للمؤسسات الخاصة للقيام بها وبمقابل.
3. البيع: وهو أكثر المعاملات شيوعاً بين القطاع العام والمؤسسات الأمنية الخاصة، ولكنه لا ينسحب من كل العقود، فعدد المؤسسات تدير بنفسها أمنها الداخلي.
4. الهبة: ويمكن أن تشمل تخصيص بناية في فضاء تجاري لمصالح الأمن، أو بناء مراكز ضمن مشاريع الطرقات وغيرها.
5. التبادل: ويفيد في تجميع المعلومات والمعارف والموارد البشرية والإمكانات المادية، ويعتبر تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن وشركات التأمين، والمصالح الاجتماعية أبرز الأمثلة الناجحة في الحكم الرشيد.

V - خاتمة:

في ظل مساهمة مؤشرات التنمية المستدامة التي أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسياً من جهة ومن جهة أخرى اقتصادياً كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

الجزائر وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها في المضي قدماً نحو استراتيجيات التنمية المستدامة فإن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة لها في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق التخطيط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة.

في الأخير، لنا أن نقول أنه في ظل العالم المعولم، عالم أصبح كالفقرية الواحدة، أين أضحي أي تصرف مهما كان صغيراً يمكن أن يمس ويشمل الكل، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، إذ أصبح لا بد من تغيير أنظمة

الحكم بشتى أنواعها وأشكالها نحو الحكم الرشيد الذي يركز على الشفافية بالدرجة الأولى، الشيء الذي يتيح للجمهور إمكانية المساءلة، ومحاسبة كل من يخطئ ويتسبب في أزمة تخل بالأمن الشامل. لا بد أن تقوم الدول على تعزيز مرتكزات الحكم الرشيد، حتى تحقق خيارات الأفراد وتعزز أدوارهم في التنمية المستدامة.

- الإحالات والمراجع :

1. أحمد فريد مصطفى. (2005). دليل تفعيل التنمية في التخطيط. الرياض: مكتبة فهد للنشر.
2. آل سمير فيصل بن معيص. (2007). استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني. الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
3. الأخضر عزي. (2008). فعالية الحكم الرشيد (الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات. المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، (صفحة 7). سوريا.
4. بدوي محمود الداعور إسلام. (2008). مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية. ماجستير في العلوم السياسية ، صفحة 35.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011). الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009). التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية. تقرير التنمية البشرية ، الصفحات 55-57.
7. بيلي إبراهيم أحمد العلي. (2000). العمالة الوافدة والمساءلة الأمنية، التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
8. حسين عبد القادر. (2012). الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية. ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، صفحة 27.
9. خديجة عرفة محمد. (2006). مفهوم الأمن الإنساني. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية (13)، 23.
10. د خليل محمد حسن. (2009). إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة (الإصدار طبعة أولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
11. رعد عبد الرزاق سامي التميمي. (2008). العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (الإصدار طبعة أولى). عمان: دار دجلة.
12. سلامة سالم سلمان. (سبتمبر، 2006). "تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة". المؤتمر العربي الخامس لإدارة البيئة، تونس ، صفحة 53.
13. سورة الجاثية الآية 13
14. سورة سورة الأنعام. (الآية 141).
15. صالح زيان، و مراد بن سعيد. (2010). ، الحوكمة البيئية- قضايا وإشكالات (الإصدار طبعة أولى). الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع.
16. عبد الفتاح عجوة وآخرون. (1990). الأمن العام وأثره في بناء الحضارة . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.
17. عبد الله عطوي. (2004). السكان والتنمية البشرية. لبنان: دار النهضة العربية.
18. عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن. (2006). التنمية وحقوق الإنسان: نظرية اجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
19. عبد النور ناجي. (2008). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر. مجلة /المفكر ، 3 (1)، 107.
20. علي احمد الطراح، و غسان منير حمزة. (2003). الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني. مجلة العلوم الإنسانية (4)، 4.
21. عمار عماري. (07/08 افريل، 2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، صفحة 194.
22. غادة علي موسى. (2008). مخاطر غياب الأمن على البيئة والتنمية المستدامة. المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، الصفحات 158 - 159.

23. فؤاد جدو. (2008). التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر. ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. جامعة الشلف.
24. كريم زرمان. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (7)، 192-194.
25. محسن بن العجي بن عيسى. (2011). الأمن والتنمية (الإصدار طبعة أولى). الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
26. محمد أمين خديجة عرفة. (بلا تاريخ). مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين. تم الاسترداد من <http://www.emasc.com/content.asp?contld=2630>
27. محمد عبد الرحيم عبد الرحيم. (2007). التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي. المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، (صفحة 13). مصر.
28. مسند أحمد بن حنبل
29. نعمان عباسي. (2010). الحكم الراشد وألوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر. مجلة الباحث الاجتماعي (10)، 117.
30. ياسمينه زرنوح. (2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، 123. جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد.